

الدور المعتدل للامتثال الشرعي في العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

د. ابراهيم عمايره

باحث في ميدان العلوم الاقتصادية والمحاسبية، (Western Sydney University – Australia)
i.amayreh@outlook.com

تاريخ الاستلام: 2023/11/17 ؛ تاريخ القبول: 2024/01/26 ؛ تاريخ النشر: 2024/01/31

الملخص

تحاول هذه الدراسة تقديم أدلة ملموسة على العلاقة بين هياكل حوكمة الشركات والشفافية الإسلامية وجودة التقارير المالية وما إذا كان الامتثال للشفافية الإسلامية يخفف من هذه العلاقة. شملت العينة التي تم تبنيها في هذه الدراسة مجموعة من 94 شركة أردنية مدرجة في بورصة عمان من عام 2015 إلى عام 2021. وتكشف النتائج التي توصلت إليها أن حجم مجلس الإدارة والامتثال للشفافية الإسلامية يمكن أن يؤثر بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية بين الشركات في الأردن. ومع ذلك، من المرجح أن يتأثر هذا النوع من التقارير سلبا بالقيادة الموحدة، حيث يكون نفس الشخص هو الرئيس والمدير التنفيذي. وفيما يتعلق بالدور الذي تلعبه الشريعة الإسلامية، قد يكون الامتثال للشفافية بمثابة حاجز ضد العلاقة بين جودة التقارير المالية وحجم مجلس الإدارة وازدواجية الرئيس التنفيذي. من ناحية أخرى، لا تزال العلاقة بين جودة التقارير المالية واجتماعات لجان التدقيق وتعدد أعضاء مجلس الإدارة ضئيلة بغض النظر عن مدى اهتمام الشركة بالامتثال للشفافية الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الأردن، جودة التقارير المالية، هيكل حوكمة الشركات، الشريعة الإسلامية.

1. مقدمة

تلعب آليات الحوكمة الداخلية للشركات، وخاصة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق التابعة له، دورا رئيسيا في تنفيذ الضوابط الداخلية المتعلقة بالتقارير المالية (Owusu-Ansah & Ganguli, 2010). من الناحية المثالية، تهدف التقارير المالية إلى توفير معلومات موثوقة حول الوضع المالي للشركة وأدائها والتي تكون مفيدة لمجموعة واسعة من المستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية (Bajra & Čadež, 2018).

ومع ذلك، في الواقع، غالباً ما تكون التقارير المالية مشوهة أو حتى احتيالية (Bajra & Čadež, 2018)، مما يضعف قدرة الهيئات المعنية على اتخاذ قرارات عقلانية.

في ظل نظرية الوكالة، تعد هياكل حوكمة الشركات مثل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق أدوات رئيسية لتقليل مشاكل الوكالة (Fama & Jensen, 1983). تتمثل إحدى المسؤوليات الأساسية لمجلس الإدارة في الإشراف على إجراءات الإدارة وجميع الضوابط الداخلية (Owusu-Ansah & Ganguli, 2010). لجنة التدقيق هي "الذراع اليمنى" التي تساعد مجلس الإدارة على ممارسة هذه المسؤولية من خلال الإشراف المباشر على تلك الضوابط الداخلية وضمان محاسبة الشركة على أفعالها (Vitolla, Raimo & Rubino, 2019). على الرغم من التخمينات الواسعة النطاق بأن وظيفة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق تعمل على تحسين جودة التقارير المالية، إلا أنها لا تدعمها الأدلة التجريبية بشكل لا لبس فيه. على سبيل المثال، وجد (Carrera, Sohail and Carmona, 2017) أن مجلس الإدارة ولجان التدقيق لا ترتبط بجودة التقارير المالية. من المحتمل أن تعزى الأدلة الملتبسة إلى حقيقة أن مجلس الإدارة ولجنة التدقيق متنوعان للغاية من حيث حجمهما واستقلاليتهما وفعالية المراقبة والكفاءات وميزات الجودة الأخرى ذات الصلة (Bajra & Čadež, 2018).

كان هناك سعي دولي لتحسين أنظمة حوكمة الشركات. على سبيل المثال، نشر تقرير كادبوري (1992) في المملكة المتحدة، والذي يرشد الشركات في مجال الإدارة الجيدة للشركات (Cadbury, 1992). وبالمثل، أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مبادئ حوكمة الشركات (في عامي 1999 و 2004) والتي تحدد بوضوح حقوق والتزامات الإدارة والمساهمين.

كما سعى الأردن إلى تقنين تحسين حوكمة الشركات. وفي نهاية عام 2008، خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، نفذ الأردن سلسلة من إصلاحات حوكمة الشركات للشركات غير المالية بما يتماشى مع مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Al-Zwyalif 2015). ويحدد قانون حوكمة الشركات لعام 2009 (CGC 2009) خصائص مجالس الإدارة وواجباتهم الإشرافية على الشركات الأردنية. وينص على أن تقوم كل شركة مدرجة بإنشاء لجنة تدقيق وتؤكد على الحاجة إلى تحسين الكشف عن المعلومات. أصدرت بورصة عمان عام 2019 بياناً أكدت فيه أنه سيتم تصنيف الشركات الأردنية المدرجة وفق أحد المستويات الأربعة للالتزام بالشفافية، وأوضحت فيه أن هدفها هو جعل سوق الأوراق المالية في الأردن أكثر أماناً، المزيد موثوقة وأكثر ملاءمة لجميع أنواع المستثمرين (بورصة عمان، 2019). وكما يوضح Farooq and AbdelBari (2015)، توفر الشريعة الإسلامية طبقة إضافية من السيطرة على عمليات الشركة. وقد

لوحظ أيضاً أن الدين يلعب دوراً مهماً في تعزيز السلوك الأخلاقي وأداء الواجبات بكفاءة وفعالية (Yusuf, Ahmad & Razimi, 2016)، الأمر الذي يمكن أن يحسن كلاً من الضوابط الداخلية وجودة التقارير المالية.

تبحث هذه الدراسة أيضاً في التأثيرات المعتدلة للامتثال للشرعية الإسلامية على العلاقة بين هيكل حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية. ويكتسب هذا الهدف أهمية خاصة لأن الامتثال للشرعية يمكن أن يكون بمثابة آلية للحوكمة وكشكل من أشكال الرقابة الإدارية (Farooq & AbdelBari, 2015). ونتيجة لذلك، يمكن أن يؤثر الالتزام بالشرعية على جودة التقارير المالية للشركة. وبما أنها تعمل كآلية للحوكمة، فإنها قد تضعف أو تعزز تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية. ولذلك، تهدف هذه الدراسة أيضاً إلى تحديد ما إذا كان الالتزام بالشرعية له آثار معتدلة على هذه العلاقة.

تساهم هذه الدراسة في فهمنا بعدة طرق. أولاً، ننظر هذه الورقة إلى سمات هذا المجلس تحت مظلة الشريعة الإسلامية باعتبارها وسيطاً فريداً، وهو ما لم تتم تجربته من قبل. وعلى حد علمي، تقدم هذه الدراسة أول تحليل تجريبي للعلاقة بين جودة التقارير المالية وحوكمة الشركات من منظور الشريعة الإسلامية.

2. مراجعة الأدبيات وتطوير الفرضيات

2.1 حجم المجلس

قد يؤدي وجود مجلس إدارة كبير إلى تحسين جودة التقارير المالية للشركة لأنه يمكن أن يوفر إشرافاً أوسع على إجراءات الإدارة أثناء عملية إعداد التقارير (Agyei-Mensah, Agyemang & Ansong, 2020). علاوة على ذلك، يرى الكثيرون أن مجلس الإدارة الكبير يمنح الإدارة فرصاً أقل للانخراط في السلوك الانتهازي (Wu & Patel, 2014). وفقاً لـ (Nawafly, Ali Thamer & Alarussi, 2019)، يؤثر حجم مجلس الإدارة بشكل كبير على المراقبة والرقابة واتخاذ القرار في الشركة. وقد وجدت الأبحاث السابقة أيضاً أن حجم مجلس الإدارة يرتبط سلباً بإدارة الأرباح (Alzoubi, 2016). تشير هذه الدراسات إلى أن القدرات الإشرافية الأكبر لمجلس إدارة أكبر تقلل من فرصة إدارة الأرباح، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين جودة التقارير المالية، مما يؤدي إلى الفرضية التالية:

H1: يؤثر حجم مجلس الإدارة بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية للشركة.

2.2 ازدواجية الرئيس التنفيذي:

تشير ازدواجية الرئيس التنفيذي إلى الهياكل القيادية حيث يعمل الرئيس التنفيذي للشركة أيضاً كرئيس لمجلس الإدارة (Wu & Patel, 2014). ومن المرجح أيضاً أن يكون لدى الشركات التي لديها ازدواجية

في منصب الرئيس التنفيذي تقارير أقل جودة، نظرًا لأنه عندما يشغل نفس الشخص منصبي الرئيس التنفيذي والرئيس، فيمكنه التلاعب بالتقارير المالية لتحقيق أهدافه الخاصة (Ezelibe, Nwosu & Orazulike, 2017). في الواقع، أحد المؤشرات الأساسية للحوكمة الجيدة للشركات هو الفصل بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة (Carrera, Sohail & Carmona, 2017).
توثق بعض الدراسات أيضًا وجود علاقة بين ازدواجية الرئيس التنفيذي وإدارة الأرباح. على سبيل المثال، أفاد (Gulzar and Wang, 2011) عن وجود علاقة إيجابية بين ازدواجية الرئيس التنفيذي والمستحقات التقديرية. وفي السوق الأردني، وجد (Alzoubi, 2016) أن ازدواجية الرئيس التنفيذي لها علاقة إيجابية بإدارة الأرباح. وبالتالي فإن الفرضية المصاغة هي:

2H: تؤثر ازدواجية الرئيس التنفيذي سلبًا على جودة التقارير المالية للشركة.

2.3 مناصب إدارية متعددة:

يشير مصطلح "عضوية مجلس الإدارة المتعددة" إلى المديرين الذين يشغلون مقاعد في مجالس الإدارة في أكثر من شركة واحدة (Ferris & Liao, 2019). كما يمكن لعضوية مجلس الإدارة المتعددة أن تؤثر على جودة التقارير المالية. وبالنظر إلى أن مجلس الإدارة يشرف على عملية إعداد التقارير المالية (Nwafly, 2019)، فإن مجلس الإدارة الذي يشغل أعضاؤه عدة مناصب إدارية قد يكون لديه وقت محدود ويشرف على هذه العملية بشكل أقل تفانيًا (Carrera, Sohail & Carmona, 2017). وهذا بدوره قد يؤدي إلى تقارير مالية أقل جودة.
بالإضافة إلى ذلك، تحدد الدراسات الحالية وجود علاقة إيجابية بين مناصب الإدارة المتعددة وإدارة الأرباح (Ferris & Liao, 2019) - وهو عامل آخر قد يؤثر سلبًا على جودة التقارير المالية. وبناءً على ذلك فإن الفرضية هي:

3H: تؤثر المناصب الإدارية المتعددة سلبًا على جودة التقارير المالية للشركة.

2.4 اجتماعات لجنة التدقيق

بشكل عام، يُتوقع من لجان التدقيق التي تجتمع غالبًا أن تؤدي واجباتها بشكل أكثر فعالية من اللجان التي نادراً ما تجتمع أو لا تجتمع أبدًا (Wu & Patel, 2014). وفي المقابل، ينبغي ربط الاجتماعات المتكررة للجنة التدقيق بتقارير ذات جودة أعلى. وكما يقول (Owusu-Ansah & Ganguli, 2010)، فإن إنشاء لجنة تدقيق نشطة يضع أساسًا متينًا لإعداد تقارير مالية عالية الجودة. تعد لجان التدقيق النشطة أكثر دراية بمسائل المراقبة والمحاسبة من لجان التدقيق غير النشطة (Adeyemo, Eriabie & Adeyemo, 2010).

(2016). وبالتالي، تكون لجان التدقيق النشطة أكثر قدرة على الحد من إمكانية الاحتيال المالي (Eriabie & Adeyemo, 2016).

يرى العديد من الباحثين أن لجان التدقيق النشطة تلعب دورًا مهمًا في الإشراف الفعال على التقارير المالية. على سبيل المثال، يرى (Owusu-Ansah and Ganguli, 2010) أن لجان المراجعة النشطة تعمل على تحسين موثوقية التقارير المالية عن طريق تقليل الأخطاء والمخالفات الكبيرة.

كما قام باحثون آخرون، بما في ذلك البعض في السياق الأردني، بتوثيق ارتباط سلبى بين تكرار اجتماعات لجنة التدقيق والاستحقاقات التقديرية - وهو مؤشر على ضعف جودة التقارير المالية (Bajra & Čadež, 2018; Eriabie & Adeyemo, 2016). ومع ذلك، مرة أخرى، تتوافق الصيغة الإيجابية مع الاختبارات السابقة:

H4: تؤثر اجتماعات لجنة التدقيق المتكررة بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية للشركة.

2.5 التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

يعرّف بعض الباحثين الشريعة بأنها تقيّد بشكل مباشر التلاعب بالإدارة. على سبيل المثال، وجد (Farooq and AbdelBari, 2015) أن الشركات المتوافقة مع الشريعة أقل ارتباطاً بإدارة الأرباح من الشركات غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وبالمثل، يشير (Can, 2018) إلى أن الشركات الملتزمة بالشريعة الإسلامية أقل ارتباطاً بالمستحقات التقديرية.

ترتبط الشريعة أيضًا بانخفاض الرافعة المالية، وانخفاض حسابات القبض، وانخفاض النقد - وكلها أدوات عملية قد تعزز جودة التقارير المالية من خلال ترك فرصة أقل للإدارة للإبلاغ عن الأرباح بشكل خاطئ (Nekhili et al., 2016). على سبيل المثال، الشركات التي لديها التزامات ديون منخفضة تكون أقل عرضة لتحريف أرباحها باستخدام سياسات محاسبية صارمة لأن لديها التزامات مالية أقل (Farooq & AbdelBari, 2015). في المقابل، وفقًا (Lu, Richardson and Salterio, 2010)، فإن الشركات التي لديها التزامات ديون مرتفعة من المرجح أن تستخدم سياسات محاسبية صارمة، مثل إخفاء النفقات وتضخيم الأرباح، لإثبات قدرتها على الوفاء بالتزامات ديونها.

ومن المرجح أيضًا أن تتباهى الشركات ذات الحسابات المستحقة القبض المنخفضة بتقارير مالية عالية الجودة. يستخدم المديرون الحسابات المستحقة القبض للإبلاغ عن مفاجآت الأرباح الإيجابية (Caylor, 2010) - لذا فإن المديرين في الشركات ذات الحسابات المستحقة القبض المنخفضة لديهم مرونة أقل في التعامل مع البيانات المحاسبية (Farooq & AbdelBari, 2015). في الواقع، وثق Lu,

(Richardson and Salterio, 2010) أن الشركات التي لديها حسابات مستحقة القبض منخفضة ترتبط بشكل سلبي بإدارة الأرباح. بالإضافة إلى ذلك، وجد (Caylor, 2010) أن الشركات ذات الحسابات المستحقة القبض العالية تسعى إلى استخدام السلطة التقديرية الصارمة في كل من الإيرادات المتراكمة (أي الحسابات المستحقة القبض) والإيرادات المؤجلة (أي السلف من العملاء) لتجنب مفاجآت الأرباح السلبية.

وبالمثل، من المرجح أن تظهر الشركات ذات السيولة النقدية المنخفضة جودة أعلى في التقارير المالية، حيث أن مديريها لديهم مساحة أقل للتصرف بشكل انتهازي لتحقيق مكاسب شخصية (Farooq & AbdelBari, 2015). كما وثق (Nekhili et al., 2016)، يميل المديرون إلى الانخراط في إدارة الأرباح في الشركات التي لديها فائض نقدي - وليس هذا هو الحال في شركة متوافقة مع الشريعة الإسلامية. باختصار، من المفترض أن تصدر الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تقارير مالية عالية الجودة لأن لديها رافعة مالية منخفضة، وحسابات قبض منخفضة، وسيولة نقدية. هكذا:

5H: يؤثر الامتثال للشريعة الإسلامية بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية للشركة.

2.6 الدور المعتدل للامتثال للشريعة

وكما أوضحنا سابقاً، يمكن لكل من آليات حوكمة الشركات الجيدة والامتثال للشريعة تحسين ضوابط إعداد التقارير الداخلية. ولكن من المهم أيضاً أن نفهم عملياً كيفية تفاعل الشريعة مع آليات حوكمة الشركات. قد تؤدي الموافقة الشرعية إلى إضعاف أو تعزيز العلاقات بين هياكل حوكمة الشركات وضوابط إعداد التقارير الداخلية. وقد تعمل أيضاً كبديل أو داعم لآليات الحوكمة الجيدة للشركات.

ويأتي التأثير الضعيف من الشريعة كرقابة إضافية على عمليات الشركة (Yusuf, Ahmad & Razimi, 2016). إذا كان الأمر كذلك، فقد يعمل الالتزام بالشريعة كبديل لآليات حوكمة الشركات. على سبيل المثال، إذا كانت تعاليم الشريعة الإسلامية تجعل الإدارة أكثر ولاءً للمساهمين، فإن الإشراف الذي يقدمه مجلس إدارة كبير قد يصبح أقل أهمية. وباتباع نفس المنطق، قد يؤدي الالتزام بالشريعة أيضاً إلى إضعاف جميع آليات حوكمة الشركات الأخرى.

وعلى العكس من ذلك، قد يؤدي الالتزام بالشريعة إلى تعزيز تأثير حوكمة الشركات على الضوابط الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية. تتطلب الشريعة من المسلمين العمل بكفاءة وفعالية (Fikri, 2017). ولتحقيق الفعالية، يجب على العاملين الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها، مثل المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات (Fikri, Yahya & Hassan, 2017). وبالتالي، عندما

تتفاعل مبادئ الشريعة الإسلامية مع هيكل حوكمة الشركات، ينبغي تحسين جودة ضوابط إعداد التقارير الداخلية.

بناء على المناقشات المذكورة أعلاه، فإن الفرضيات التي سيتم اختبارها هي:

H6: الالتزام بالشريعة يخفف من تأثير حجم مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية للشركة.

H7: الالتزام بالشريعة يخفف من آثار ازدواجية الرئيس التنفيذي على جودة التقارير المالية للشركة.

H8: الالتزام بالشريعة يخفف من آثار تعدد أعضاء مجلس الإدارة على جودة التقارير المالية للشركة.

H9: الالتزام بالشريعة يخفف من آثار الاجتماعات المتكررة للجنة التدقيق على جودة التقارير المالية للشركة.

3. البيانات والمتغيرات

تستخدم هذه الدراسة عينة من 94 تقريراً سنوياً لشركات مدرجة في بورصة عمان بين عامي 2015 و2021. تم قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة المستحقات (AQ)، بما يتفق مع الدراسات السابقة (على سبيل المثال، Krishnan, Wen & Zhao, 2011). تلتقط جودة الاستحقاق معلومات الأرباح بناء على التدفقات النقدية المبلغ عنها والإيرادات والأصول الثابتة. وقد استمد الحساب المحدد المستخدم من تقرير D & D 2005¹ النموذج، الذي يقيس القيمة المطلقة للمتبقية:

$$\Delta WCA_t = \beta_0 + \beta_1 CFO_{t-1} + \beta_2 CFO_t + \beta_3 CFO_{t+1} + \beta_4 \Delta REV_t + \beta_5 PPE_t + \epsilon_{it}$$

حيث تشير $CFO_t, CFO_{t-1}, CFO_{t+1}$ إلى التدفقات النقدية التشغيلية في السنة الحالية والسابقة والتالية على التوالي. ΔREV_t يمثل التغيرات في الإيرادات، PPE_t يمثل إجمالي الممتلكات والمصانع والمعدات.

باتباع (Darjezi et al. 2015)، تم حساب مستحقات رأس المال العامل للشركة خلال فترة

(WCA_t) على النحو التالي:

$$WCA_t = \frac{\Delta(AR_t + TI_t + OCA_t) - \Delta(AR_t + ITR_t + OCL_t)}{TA_{t-1}}$$

حيث AR_t هو إجمالي الذمم المدينة، TI_t هو إجمالي المخزون، OCA_t هو الأصول المتداولة الأخرى، TI_t هو الحسابات المستحقة الدفع، ITR_t هو الضريبة مستحقة الدفع، ITP_t هو الخصوم المتداولة الأخرى، ITP_t هو إجمالي الأصول من الفترة الماضية، و Δ يعني التغير السنوي.

¹Dechow and Dichev (2002) modified by McNichols (2002) and Francis et al. (2005)

من حيث المتغيرات المستقلة. يتم قياس حجم مجلس الإدارة على أنه السجل الطبيعي لعدد أعضاء مجلس الإدارة. يتم قياس تأثير ازدواجية الرئيس التنفيذي / الرئيس من خلال رمز وهمي يساوي 1 إذا كان الرئيس التنفيذي للشركة هو نفسه رئيس مجلس إدارتها، و 0 بخلاف ذلك. يتم قياس عضوية مجالس الإدارة المتعددة من خلال نسبة أعضاء مجلس الإدارة في مجلس الإدارة الذين لديهم عضوية في شركات أخرى. تقاس اجتماعات لجنة التدقيق بعدد الاجتماعات في السنة المالية.

في تحليل إضافي، أقوم بتضمين الامتثال للشرعية كمتغير وسيط. تم تصنيف الشركات على أنها متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية أو غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك وفقا للتعليمات المقترحة من قبل البورصة بتاريخ 5 آذار 2019 (بورصة عمان، 2019). باختصار، تكون الشركة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويتم ضبط هذا المتغير على 1، إذا: (1) تتجنب الشركة أنواع الأعمال المحرمة، على سبيل المثال (الكحول والتبغ)؛ (2) كانت النسبة المئوية للأموال المقترضة أو المودعة أقل من 25% من القيمة الدفترية للشركة؛ (3) أن تكون نسبة المنفعة التي تأتي من الأموال المقترضة أو المودعة أقل من 5% من إجمالي إيرادات الشركة. الشركات التي تفشل في تلبية المتطلبات الثلاثة ليست متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتم ضبط المتغير على 0.

هذا التحليل للدراسة محدود أيضا باستخدام مجموعة من المتغيرات الضابطة. اتبع في اختياري لمتغيرات التحكم كلا من (2009), Goh (2009), and Hoitash, Hoitash and Bedard (2009), Owusu-Ansah and Ganguli (2010). على وجه التحديد، أتحكم في قيود موارد الشركة في بناء نظام رقابة داخلية فعال باستخدام متغيرين. أولاً، يتم قياس حجم الشركة من خلال السجل الطبيعي للقيمة السوقية لحقوق الملكية. ثانياً، يتم قياس الرافعة المالية من خلال إجمالي ديون الشركة مقسوماً على إجمالي أصولها. أقوم أيضاً بتضمين متغيرين للتحكم في جودة التدقيق الداخلي وتعقيده. نوع المدقق هو متغير مؤشر يساوي 1 إذا كانت شركة التدقيق واحدة من 4BIG، و 0 بخلاف ذلك. أقوم أيضاً بتضمين عمر الشركة، والذي يعرف بأنه السجل الطبيعي لعدد السنوات منذ تأسيس الشركة لأول مرة، حيث يشير (2007) Doyle, Ge and McVay إلى أن الشركات الأقدم تميل إلى امتلاك أنظمة رقابة داخلية أفضل.

3.1 نموذج البحث

طورت هذه الدراسة انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) لاختبار فرضيات الدراسة. لقد تم استخدام إجراء الانحدار OLS على نطاق واسع في الأبحاث السابقة ضمن هذه الأدبيات. تم بناء النموذج

المستخدم لاختبار الفرضيات من 1 إلى 5 مع جودة التقرير كمتغير تابع، أي جودة الاستحقاقات، على النحو التالي:

جودة التقارير المالية = حجم مجلس + ازدواجية الرئيس التنفيذي + عضوية مجالس إدارة متعددة + اجتماعات لجنة التدقيق + الامتثال للشريعة + متغيرات التحكم + الصناعة + السنة.....(1)

من هذا النموذج الرئيسي، تم استخدام 6 نماذج فرعية لاختبار التأثير المعتدل للامتثال للشريعة الإسلامية على حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.

الجدول 1: نماذج لاختبار التوافق مع الشريعة الإسلامية كوسيط

متغير	الفرضيات	نموذج
حجم المجلس	H6	حجم مجلس + ازدواجية الرئيس التنفيذي + عضوية مجالس إدارة متعددة + اجتماعات لجنة التدقيق + الامتثال للشريعة + حجم مجلس * الامتثال للشريعة + متغيرات التحكم + الصناعة + السنة.....(2)
ازدواجية الرئيس التنفيذي	H7	حجم مجلس + ازدواجية الرئيس التنفيذي + عضوية مجالس إدارة متعددة + اجتماعات لجنة التدقيق + الامتثال للشريعة + ازدواجية الرئيس التنفيذي * الامتثال للشريعة + متغيرات التحكم + الصناعة + السنة.....(3)
مناصب إدارية متعددة	H8	حجم مجلس + ازدواجية الرئيس التنفيذي + عضوية مجالس إدارة متعددة + اجتماعات لجنة التدقيق + الامتثال للشريعة + عضوية مجالس إدارة متعددة * الامتثال للشريعة + متغيرات التحكم + الصناعة + السنة.....(4)
اجتماعات لجنة التدقيق	H9	حجم مجلس + ازدواجية الرئيس التنفيذي + عضوية مجالس إدارة متعددة + اجتماعات لجنة التدقيق + الامتثال للشريعة + اجتماعات لجنة التدقيق * الامتثال للشريعة + متغيرات التحكم + الصناعة + السنة.....(5)

تم استخدام أربع أدوات إضافية لزيادة متانة النتائج. أولاً، تم تقدير اختبارات الانحدار باستخدام أخطاء معيارية قوية، مما يساعد على التحكم في عدم التجانس وتصحيحه (Mitra, Hossain & Marks, 2012). ثانياً، تم استبعاد قيم جميع المتغيرات المستمرة عند مستويات 1% و 99% لتقليل التأثير المحتمل للقيم المتطرفة (Carrera, Sohail & Carmona, 2017). ثالثاً، تم تضمين اختبارات الانحدار القيم الوهمية لتأثيرات السنة الثابتة وتأثيرات الصناعة الثابتة، مما يساعد على التحكم في تأثيرها على المتغيرات التابعة التي قد تحدث إذا لم يتم تضمينها في نموذج الانحدار (Li, Song & Wu, 2015). رابعاً، تم إجراء اختبارات إضافية مع مقاييس بديلة لحجم مجلس الإدارة، والإدارات المتعددة، وحجم الشركة، وتمت مقارنة النتائج لمعرفة الاختلافات الكبيرة.

تم استخدام اختبار Hausman-Wu-Durbin للكشف عن إمكانية التجانس الداخلي في انحدار OLS (Mitra, Hossain & Marks, 2012). يتم توفير مزيد من التفاصيل حول الإجراءات المتبعة جنباً إلى جنب مع النتائج.

4. النتائج التجريبية

4.1 الإحصائيات الوصفية

يعرض الجدول 2 نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة. ويبلغ متوسط قيمة جودة التقرير (القيمة المطلقة للمتبعي) 0.025. يضم مجلس الإدارة في المتوسط 8.084 مديراً، وتبلغ نسبة ازدواجية الرئيس التنفيذي 18.3 في المائة خلال فترة العينة التي أجريتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات التجريبية لديها 49.8 في المائة من المديرين الذين يشغلون عدة مناصب في مجالس الإدارة في شركات أخرى، وتجتمع لجنة مراجعة الحسابات التابعة لها 3.764 في السنة. ومن إجمالي العينة، تشارك 67.5 في المائة من الشركات في الامتثال للشرعية الإسلامية في السنوات السبع. يبلغ متوسط حجم شركات العينة 17.167، وبمتوسط عمر 24.178. في المتوسط، يتم تدقيق 39.9 في المائة من شركات العينة من قبل الشركات الأربع الكبرى (Big4). وأخيراً، يبلغ متوسط معدل الرافعة المالية في شركات العينة 32.23 في المائة.

4.2 مصفوفة الارتباط

تم إجراء تحليل لمعامل ارتباط بيرسون في هذه الدراسة للكشف عن التعددية الخطية. ومن الجدول 2، فإن العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وحجم الشركة لديها أعلى معامل ارتباط مطلق (0.455). وكقاعدة عامة، يمكن لمعامل الارتباط الذي يزيد عن 0.8 أن يستنتج وجود مشكلة خطيرة تتعلق بالخطية المتعددة (Ananzeh, Bugshan & Amayreh, 2022). ولذلك، يمكن تجاهل التعددية الخطية عند إجراء انحدار OLS في هذه الدراسة. كما يُستخدم أيضاً عامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات المستقلة لأغراض الكشف عن العلاقات الخطية المتعددة. يُفترض عمومًا وجود علاقة خطية متعددة عندما تتجاوز قيمة (VIF) 10 (Ananzeh, Bugshan & Amayreh, 2022). كما في الجدول 1، أعلى (VIF) هو 2.089 مما يؤكد من جديد عدم وجود مشكلة الخطية المتعددة.

4.3 تحليل متعدد المتغيرات

يعرض الجدول 3، العمود (1) نتائج تحليل الانحدار لحوكمة الشركات، والامتثال للشرعية الإسلامية، وجودة التقارير المالية (النموذج الرئيسي). تماشياً مع التوقعات، يوضح العمود 1 أن حجم اللوحة يرتبط بشكل كبير وإيجابي بجودة التقرير ($P < 0.10$). تدعم هذه النتيجة الفرضية 1 التي مفادها أن حجم اللوحة يؤثر بشكل إيجابي على جودة التقرير. أحد الأسباب المحتملة لهذه النتيجة هو أن الشركات ذات مجالس الإدارة الكبيرة لديها إشراف أوسع على إجراءات الإدارة في عملية إعداد التقارير في الشركات الأردنية. ويقلل هذا الإشراف الموسع من فرص الإدارة في الانخراط في سلوك انتهازي، مما يؤدي بدوره إلى تحسين جودة

التقارير المنتجة. وتتوافق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة بما في ذلك Al Daoud, Ismail and (2014), Tanyi and Smith (2015), Lode, الذين وثق كل منهم وجود علاقة إيجابية كبيرة بين حجم مجلس الإدارة وجودة الاستحقاقات. وتتوافق النتيجة أيضاً مع نظرية الوكالة، التي تنص على أن مجلس الإدارة الكبير لديه قدرة أكبر على الإشراف على تصرفات الإدارة (Al Daoud, Islam & Lode, 2015).

كما تم العثور على دعم للفرضية 2 عند مستوى دلالة 1%، والتي تنبأ بوجود ارتباط سلبي بين ازدواجية الرئيس التنفيذي وجودة التقرير. وبالتالي، ترتبط ازدواجية الرئيس التنفيذي بتقارير أقل جودة. وتشير هذه النتيجة إلى أن ازدواجية الرئيس التنفيذي تقوض مصداقية المعلومات التي تكشفها الشركات الأردنية. تمنح القيادة الوحيدة الفرد المزيد من الفرص لاستغلال التقارير المالية والتلاعب بها لتحقيق أهدافه الخاصة (Ezelibe, Nwosu & Orazulike, 2017)، وهو ما ينعكس في التقارير منخفضة الجودة المنتجة.

تنبأ الفرضية 3 بأن مناصب الإدارة المتعددة ستؤثر سلباً على جودة التقرير. ومع ذلك، لا يظهر الجدول 3 أي ارتباط كبير بجودة التقرير؛ ولذلك تم رفض الفرضية الثالثة. والجدير بالذكر أن هذه النتيجة لا تتعارض مع التوجيهات الواردة في CGC 2009، والتي تسمح للمدير بشغل مناصب في ما يصل إلى خمسة مجالس إدارة بشرط استيفاء الشروط الأخرى. ولا تتعارض هذه النتيجة أيضاً مع نتيجة Dhaliwal, (2010) Naiker and Navissi، الذين فشلوا في العثور على علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعدد مجالس الإدارة وجودة الاستحقاقات. ومع ذلك، فإنه لا يتوافق مع وجهة نظر نظرية الوكالة التي تنص على أنه يجب أن يكون لدى أعضاء مجلس الإدارة الوقت الكافي للقيام بمسؤولياتهم (Fich & Shivdasani, 2006). قد يكون التفسير المحتمل لهذه النتيجة هو أن الأردن لديه معدل أقل نسبياً لشغل مناصب إدارية متعددة مقارنة بالدول الأخرى بنسبة 49% (انظر الجدول 7.1). نصف أعضاء مجلس الإدارة فقط يشغلون مناصب متعددة، هذا يعني أنه قد لا يكون هذا العدد من الأعضاء الذين يشغلون مناصب إدارية متعددة له تأثير سلبي بشكل ملحوظ على قدرة مجلس الإدارة من الإشراف على تصرفات الإدارة - وقد يتم الحفاظ على الرقابة الجيدة.

الدور المعتدل للامتثال الشرعي في العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

الجدول 2: الإحصاء الوصفي ومصفوفة الارتباط													
المتغيرات	متوسط	الانحراف المعياري	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)	(10)	VIF
(1) جودة التقرير	0.025	0.019	1.000										
(2) حجم المجلس	8.084	2.297	0.125*** (0.007)	1.000									2.07
(3) ازدواجية الرئيس التنفيذي	0.183	0.387	-0.196*** (0.000)	-0.028 (0.477)	1.000								1.696
(4) إدارات متعددة	0.498	0.28	0.016 (0.729)	0.278*** (0.000)	-0.152*** (0.000)	1.000							1.67
(5) اجتماعات لجنة التدقيق	3.764	1.644	0.002 (0.971)	0.144*** (0.000)	-0.160*** (0.000)	-0.052 (0.211)	1.000						1.445
(6) الامتثال للسرعة	0.675	0.469	0.093** (0.045)	-0.200*** (0.000)	-0.040 (0.303)	-0.117*** (0.003)	1.000	-0.081* (0.050)					1.912
(7) حجم الشركة	17.167	1.42	-0.106** (0.022)	0.455*** (0.000)	-0.135*** (0.001)	0.214*** (0.000)	-0.166*** (0.000)	0.241*** (0.000)	1.000				2.089
(8) عمر الشركة	24.178	16.258	-0.063 (0.172)	0.242*** (0.000)	-0.047 (0.229)	0.108*** (0.006)	-0.083** (0.034)	0.181*** (0.000)	0.256*** (0.000)	1.000			2.032
(9) نوع المدقق	0.399	0.49	-0.065 (0.164)	0.277* (0.000)	-0.185*** (0.000)	0.082** (0.036)	-0.197*** (0.000)	0.166*** (0.000)	0.381*** (0.000)	0.429*** (0.000)	1.000		2.06
(10) الرافعة المالية	0.323	0.217	-0.172*** (0.000)	0.009 (0.820)	0.109*** (0.005)	-0.073* (0.062)	-0.184*** (0.000)	0.235*** (0.000)	-0.251*** (0.000)	-0.089** (0.022)	-0.078** (0.046)	1.000	1.625
*, **, *** تشير إلى تأثيرات كبيرة مع مستويات احتمالية أحادية الطرف للتوقعات الاتجاهية عند مستويات > 0.10 و > 0.05 و > 0.01 على التوالي. يعرض هذا الجدول مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستخدمة في التحليل. الأرقام الموجودة بين قوسين هي مستوى أهمية معامل الارتباط.													

د. ابراهيم عمايره

الجدول 3 تحليل الانحدار لحوكمة الشركات، والامتثال للشريعة، وجوده القوائم المالية، والدور المعتدل للامتثال للشريعة						
المتغيرات	الإشارة	(1) النموذج الرئيسي	نماذج التفاعل			
			(2) حجم المجلس	(3) ازدواجية الرئيس التنفيذي	(4) إدارات متعددة	(5) اجتماعات لجنة التدقيق
			معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)
حجم المجلس	+	0.073* (1.90)	0.034* (1.72)	0.072* (1.85)	0.072* (1.67)	0.076* (1.63)
ازدواجية الرئيس التنفيذي	-	-0.425*** (-3.42)	-0.423*** (-3.40)	-0.446** (-2.54)	-0.425*** (-3.41)	-0.432*** (-4.01)
إدارات متعددة	-	-0.110 (-0.77)	-0.096 (-0.67)	-0.107 (-0.75)	-0.063 (-0.24)	-0.119 (-0.84)
اجتماعات لجنة التدقيق	-/+	0.003 (0.14)	-0.002 (-0.09)	0.003 (0.15)	0.003 (0.14)	0.038 (0.78)
الامتثال للشريعة	+	0.165* (1.85)	0.039 (1.71)	0.161* (1.75)	0.197* (1.93)	0.346* (1.78)
حجم المجلس X الامتثال للشريعة	+		0.026 (0.75)			
ازدواجية الرئيس التنفيذي X الامتثال للشريعة	+			0.038 (0.17)		
تعدد الإدارات X الامتثال للشريعة	-				-0.064 (-0.24)	
اجتماعات التدقيق X الامتثال للشريعة	-					-0.044 (-0.83)
حجم الشركة	-	-0.137** (-2.54)	-0.138** (-2.56)	-0.137** (-2.57)	-0.137** (-2.54)	-0.140*** (-3.11)
عمر الشركة	+	0.003 (1.33)	0.003 (1.21)	0.003 (1.32)	0.003 (1.33)	0.003 (1.23)
نوع المدقق	+	0.214** (2.40)	0.203** (2.25)	0.213** (2.40)	0.215** (2.41)	0.212** (2.33)
الرافعة المالية	-	-0.117*** (-3.38)	-0.124*** (-3.39)	-0.118*** (-3.49)	-0.117*** (-3.36)	-0.117*** (-3.04)
Constant	-	-0.466* (-1.91)	-0.437* (-1.75)	-0.463* (-1.90)	-0.494* (-1.79)	-0.604** (-2.15)
تأثير السنة الثابت		Yeas	Yeas	Yeas	Yeas	Yeas
تأثير الصناعة الثابت		Yes	Yes	Yes	Yes	Yes
عدد المشاهدات		416	416	416	416	416
R-squared		0.231***	0.232***	0.231***	0.231***	0.233***

*, **, *** تشير إلى تأثيرات كبيرة مع مستويات احتمالية أحادية الطرف للتوقعات الاتجاهية عند مستويات <0.10، <0.05، و<0.01، على التوالي.

ويعرض هذا الجدول نتائج العلاقة بين حوكمة الشركات والالتزام بالشريعة وجودة التقارير المالية والدور المعتدل للامتثال للشريعة. يتم تحليل النتائج مع تضمين الانحدارات باستخدام الأخطاء المعيارية العنقودية أحادية الاتجاه (Petersen, 2009)، على مستوى الشركة، وهو أمر قوي لكل من التغايرية والارتباط التسلسلي داخل الشركة. يتم استبعاد قيم كل من المتغيرات المستمرة عند المستوى 1% و99% لتقليل التأثير المحتمل للقيم المتطرفة على النموذج. يتضمن النموذج تأثيرات السنة الثابتة وتأثيرات الصناعة الثابتة مع 17 صنفاً صناعياً لم يتم الإبلاغ عنها من أجل الإيجاز.

تظهر نتائج تحليل الانحدار أن جودة التقرير واجتماعات لجنة التدقيق مرتبطان بشكل إيجابي، ولكن ليس بدرجة كبيرة، وهو ما لا يدعم بشكل كامل توقعات الفرضية 4. وقد تعزى هذه النتيجة إلى نقص الخبرة المالية لدى الكثيرين أعضاء لجان التدقيق في الشركات الأردنية (Zureigat, Fadzil & Ismail, 2014). إن الخبرة الأقل تعني توصيات أقل جودة لمجلس الإدارة وضعف أهمية واجباتهم الإشرافية - خاصة

فيما يتعلق بمراقبة وتتبع حركة التدفق النقدي ومبيعات الائتمان، وهي جوانب من التقارير المالية بما في ذلك مقياس الجودة على أساس الاستحقاق. ووفقاً Bédard, Chtourou and Courteau (2004)، فإن تكرار اجتماعات لجنة التدقيق ليس مهماً إذا كان أعضاؤها يفتقرون إلى الخبرة المالية والمحاسبية. وتتوافق هذه النتيجة مع (2010) Dhaliwal, Naiker and Navissi، الذين يوثقون علاقة غير مهمة بين اجتماعات لجنة التدقيق وجودة الاستحقاقات.

وتدعم النتائج الفرضية الخامسة التي تنبأ بأن الالتزام بالشرعية يؤثر إيجاباً على جودة التقرير عند مستوى دلالة 10%، مما يشير إلى أن الشركات المتوافقة مع الشرعية تميل إلى إنتاج تقارير ذات جودة أعلى من تلك التي لا تتبع الشرعية. قد يكون التفسير المحتمل لهذه النتيجة هو الرقابة الإضافية التي توفرها الشرعية على عمليات الشركة وتعاليمها، والتي تحارب السلوك الانتهازي وغير الأخلاقي (Farooq & AbdelBari, 2015). وبالتالي، فإن قابلية الفرد للانخراط في عمليات احتيالية قد تكون أقل عندما تكون الشركة متوافقة مع أحكام الشرعية الإسلامية، الأمر الذي من شأنه أن يترجم إلى جودة استحقاقات أعلى. بالإضافة إلى ذلك، فإن الخصائص المالية للامتثال للشرعية الإسلامية (أي نقص النقد، وانخفاض الديون، وانخفاض الرافعة المالية) تقلل من فرص انخراط الإدارة في الاحتيال، وبالتالي الإبلاغ عن الاحتيال. ووفقاً (Farooq & AbdelBari, 2015)، فإن الشركات ذات الالتزامات المالية المنخفضة أقل عرضة لتحريف أرباحها باستخدام سياسات محاسبية عدوانية.

وكما يوضح الجدول 3 في العمود (1)، يرتبط حجم الشركة والرافعة المالية بانخفاض جودة التقارير المالية بنسبة 5% و 1% على التوالي. ومن ناحية أخرى، وجد أن نوع مدقق الحسابات له تأثير إيجابي ومعنوي على جودة التقارير المالية عند مستوى معنوية 5%. ومن ناحية أخرى، لم يرتبط عمر الشركة بجودة التقارير المالية في جميع النماذج.

ويرد أيضاً في الجدول 3 نتائج الدور المعتدل للامتثال للشرعية الإسلامية. وفي العمود (2)، يعتبر مصطلح التفاعل حجم مجلس الإدارة X - الالتزام بالشرعية إيجابياً ولكنه ليس مهماً مما يشير إلى أن العلاقة الإيجابية بين حجم مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية هي تضعف عندما تكون الشركة أكثر توافقاً مع الدور الشرعي. في الأعمدة (3)، لم يتم تعديل مصطلح التفاعل ازدواجية الرئيس التنفيذي X الامتثال للشرعية بشكل كبير من خلال الامتثال للشرعية مما يشير إلى أن العلاقة السلبية بين ازدواجية الرئيس التنفيذي وجودة التقارير المالية تضعف عندما تخضع الشركة لمزيد من الامتثال للشرعية. في العمودين (4) و (5)، يكون مصطلح التفاعل عضوية مجالس الإدارة المتعددة X الالتزام بالشرعية واجتماعات التدقيق X الالتزام بالشرعية

الإسلامية سلبياً ولكنه ليس مهماً. وبالتالي، فإن الشركة التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية لا تترجم بالضرورة إلى مزيد من فعالية الرقابة على جودة تقاريرها المالية، والتي يتم توفيرها من خلال اجتماعات لجنة التدقيق وأعضاء مجلس إدارتها الذين يميلون إلى مناصب إدارية متعددة.

ووفقاً لهذه النتائج، يبدو أن الشريعة الإسلامية تعمل كأداة حوكمة إشرافية، وبالتالي تتيح آليات أفضل للرقابة الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة ووظيفة الرئيس التنفيذي المزدوجة. وتؤكد هذه النتائج أن آليات حوكمة الشركات والامتثال للشريعة الإسلامية يكملان بعضهما البعض ولا يحلان محل بعضهما البعض في تحسين ضوابط إعداد التقارير الداخلية. ولذلك فإن هذه الدراسة تقدم دليلاً على أهمية الشريعة في ضمان جودة الضوابط الداخلية على التقارير المالية. وتوضح هذه الدراسة أيضاً أن الشريعة الإسلامية داعمة ومتوافقة مع ممارسات حوكمة الشركات الغربية.، كبديل للعدد الفعلي لأعضاء المجلس.

5. اختبار المتانة

5.1 اختبار الحساسية

تم إجراء سلسلة من الاختبارات لتحديد حساسية النماذج من 1 إلى 5 في الجدول 3. أولاً، كبديل للعدد الفعلي لأعضاء المجلس، تم تصنيف حجم مجلس الإدارة على أنه إما كبير أو صغير. يرى Jensen (1993) أن الحجم المثالي للوحة هو ثمانية. لذلك، تم تعيين التقييم الوهمي البديلة على 1 للوحة بحجم ثمانية أو أكثر، و0 بخلاف ذلك. ثانياً، تم استبدال مقياس الإدارات المتعددة، حيث تم استبدال نسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين لديهم أكثر من عضوية واحدة بمتغير وهمي قدره 1 إذا كانت نسبة الأعضاء في مجلس الإدارة الذين لديهم مناصب إدارات متعددة أكبر من 50% و0 بخلاف ذلك، باتباع Rubin and Segal (2019). وأخيراً، تم قياس حجم الشركة باللوغاريتمات الطبيعية لإجمالي الأصول (Hoitash, Hoitash & Bedard, 2009). تم استبدال هذا المؤشر بمؤشر يصنف ببساطة كل شركة على أنها كبيرة (1) أو صغيرة (0) فيما يتعلق بالمتوسط. تم استخدام هذه الطريقة من قبل Costello and Wittenberg-Moerman (2011).

وفي جميع هذه الحالات، كانت النتائج قوية بالنسبة لهذه المواصفات البديلة، مما يضيف مصداقية إلى النتائج التي توصلت إليها. يتم عرض نتائج الانحدار لاختبارات المتانة في الجدول (4).

الدور المعتدل للامتثال الشرعي في العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

الجدول 4: اختبار المتانة						
نماذج التفاعل				(1) النموذج الرئيسي	الإشارة	المتغيرات
(5) اجتماعات لجنة التدقيق	(4) إدارات متعددة	(3) ازدواجية الرئيس التنفيذي	(2) حجم المجلس			
معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)			
*0.083 (1.99)	*0.074 (1.89)	*0.081 (1.97)	*0.090 (1.98)	*0.081 (1.97)	+	حجم المجلس
***0.423- (3.45-)	***0.426- (3.54-)	**0.362- (2.18-)	***0.417- (3.43-)	***0.417- (3.43-)	-	ازدواجية الرئيس التنفيذي
0.021- (0.27-)	0.101 (0.88)	0.021- (0.27-)	0.018- (0.23-)	0.019- (0.24-)	-/+	إدارات متعددة
0.036 (0.91)	0.002 (0.12)	0.004 (0.20)	0.005 (0.24)	0.004 (0.21)	+	اجتماعات لجنة التدقيق
*0.334 (1.66)	**0.233 (2.38)	*0.176 (1.94)	*0.187 (1.72)	*0.174 (1.94)	+	الامتثال للشريعة
			0.004- (0.18-)		-	حجم المجلس X الامتثال للشريعة
		0.071- (0.18-)			-	ازدواجية الرئيس التنفيذي X الامتثال للشريعة
	0.303- (1.46-)				-	تعدد الإدارات X الامتثال للشريعة
0.039- (0.90-)					-	اجتماعات التدقيق X الامتثال للشريعة
***0.132- (2.61-)	**0.119- (2.31-)	**0.129- (2.57-)	**0.128- (2.43-)	**0.129- (2.58-)	-	حجم الشركة
0.004 (1.48)	0.004 (1.61)	0.004 (1.49)	0.004 (1.45)	0.003	+	عمر الشركة
**0.200 (2.27)	**0.224 (2.48)	**0.204 (2.33)	**0.204 (2.28)	**0.201 (2.29)	+	نوع المدقق
***0.115- (3.33-)	***0.114- (3.29-)	***0.114- (3.37-)	***0.114- (3.22-)	***0.115- (3.33-)	-	الرافعة المالية
**0.695- (2.40-)	**0.532- (2.17-)	**0.568- (2.32-)	**0.553- (2.08-)	**0.567- (2.32-)	-	Constant
الاعوام	الاعوام	الاعوام	الاعوام	الاعوام		تأثير السنة الثابت
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم		تأثير الصناعة الثابت
416	416	416	416	416		عدد المشاهدات
***0.229	***0.232	***0.228	***0.228	***0.228		R-squared

*, **, *** تشير إلى تأثيرات كبيرة مع مستويات احتمالية أحادية الطرف للتوقعات الاتجاهية عند مستويات >0.10، >0.05، و>0.01، على التوالي. يعرض هذا الجدول نتائج اختبار المتانة باستخدام تحليلات انحدار OLS.

5.2 نهج التأخر (Lag approach)

كما أنني أحسب أيضًا احتمالية التجانس الداخلي في انحداري باستخدام فترات زمنية مدتها عام واحد لكل من المتغيرات المستقلة. ومن خلال دمج فارق زمني مدته عام واحد بين متغيرات الدراسة، هناك فرصة أفضل لاكتشاف أي مشكلات سببية مثيرة للقلق. كما هو مذكور في الجدول 5، تتوافق نتائج نهج التأخر مع تلك المذكورة سابقًا، مما يشير إلى أن قضية السببية غير موجودة في هذه الدراسة.

د. ابراهيم عمايره

الجدول 5: اختبار المتانة باستخدام نهج التأخر

نماذج التفاعل				(1) النموذج الرئيسي	الإشارة	المتغيرات
(5) اجتماعات لجنة التدقيق	(4) إدارات متعددة	(3) ازدواجية الرئيس التنفيذي	(2) حجم المجلس			
معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)			
0.044** (1.99)	0.041* (1.83)	0.041* (1.85)	0.057* (1.92)	0.041* (1.85)	+	حجم المجلس
-0.354*** (-2.92)	-0.336*** (-2.75)	-0.495* (-1.96)	-0.332*** (-2.69)	-0.339*** (-2.78)	-	ازدواجية الرئيس التنفيذي
-0.127 (-0.87)	-0.038 (-0.13)	-0.110 (-0.75)	-0.113 (-0.77)	-0.118 (-0.81)	-	إدارات متعددة
0.117 (1.55)	-0.001 (-0.03)	0.000 (-1.01)	0.002 (0.08)	-0.001 (-0.03)	+	اجتماعات لجنة التدقيق
0.717** (2.35)	0.219 (1.27)	0.161* (1.77)	0.230* (1.70)	0.167* (1.84)	+	الامتثال للشريعة
			-0.022 (-0.73)		-	حجم المجلس X الامتثال للشريعة
		0.203 (0.51)			-	ازدواجية الرئيس التنفيذي X الامتثال للشريعة
	-0.106 (-0.34)				-	تعدد الإدارات X الامتثال للشريعة
-0.137 (-1.48)					-	اجتماعات التدقيق X الامتثال للشريعة
-0.153*** (-2.77)	-0.148*** (0-2.69)	-0.149*** (-2.72)	-0.146*** (-2.63)	-0.148*** (-2.68)	-	حجم الشركة
0.002 (0.92)	0.002 (0.93)	0.002 (0.85)	0.003 (1.03)	0.002 (0.94)	+	عمر الشركة
0.180** (2.00)	0.183** (2.01)	0.173* (1.94)	0.195** (2.08)	0.178** (1.98)	+	نوع المدقق
-0.114*** (-3.05)	-0.118*** (-3.15)	-0.121*** (-3.33)	-0.116*** (-3.06)	-0.118*** (-3.15)	-	الرافعة المالية
-0.945*** (-3.04)	-0.892*** (-2.62)	-0.843 (-2.58)	-0.877*** (-2.68)	-0.848** (-2.60)	-	Constant
Yeas	Yeas	Yeas	Yeas	Yeas		تأثير السنة الثابت
Yes	Yes	Yes	Yes	Yes		تأثير الصناعة الثابت
411	411	411	411	411		عدد المشاهدات
0.226***	0.217***	0.218***	0.218***	0.217***		R-squared

*، **، *** تشير إلى تأثيرات كبيرة مع مستويات احتمالية أحادية الطرف للتوقعات الاتجاهية عند مستويات <0.10، <0.05، و<0.01، على التوالي.

5.3 تحليل إضافي:

يهدف هذا القسم إلى مزيد من التحقيق في عدم التجانس على مستوى الشركة في العلاقة بين متغيرات الدراسة عبر الشركات الصغيرة والكبيرة. لذلك، أقوم بإجراء تحليل إضافي للتحقق مما إذا كانت النتائج قابلة للمقارنة بين مجموعتي الشركات. تظهر نتائج الدراسة في الجدول 6، مما يسمح باستخلاص بعض الاستدلالات المثيرة للاهتمام.

د. ابراهيم عمايره

الجدول 6: اختبارات عدم التجانس على مستوى الشركات بين الشركات الأردنية الصغيرة والكبيرة المدرجة

المتغيرات	الشركات الصغيرة				الشركات الكبيرة			
	(1) النموذج الرئيسي		نماذج التفاعل		(6) النموذج الرئيسي	نماذج التفاعل		(2) حجم المجلس
	(3) ازواجية الرئيس التنفيذي	(4) إدارات متعددة	(5) اجتماعات لجنة التدقيق	(5) اجتماعات لجنة التدقيق		(3) ازواجية الرئيس التنفيذي	(4) إدارات متعددة	(5) اجتماعات لجنة التدقيق
	معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)	معامل (قيمة T)
حجم المجلس	0.005	0.011	0.005	0.018	0.118*	0.000	0.005	0.129*
	(0.51)	(0.07)	(0.06)	(0.20)	(1.83)	(-0.00)	(0.06)	(1.87)
ازواجية الرئيس التنفيذي	-0.483**	-0.432**	-0.582**	-0.471**	-0.237**	-0.480**	-0.432**	-0.239**
	(-2.46)	(-2.20)	(-2.16)	(-2.37)	(-2.13)	(-2.50)	(-2.20)	(-2.28)
إدارات متعددة	-0.169	-0.093	-0.147	-0.203	0.294*	-0.768	-0.093	0.247*
	(-0.78)	(-0.44)	(-0.67)	(-0.94)	(1.81)	(-1.62)	(-0.44)	(1.73)
اجتماعات لجنة التدقيق	0.033	0.031	0.036	-0.278*	0.010	0.040	0.031	0.101
	(0.53)	(0.50)	(0.58)	(-1.82)	(0.42)	(0.65)	(0.50)	(1.32)
الامتثال للشريعة	0.108*	0.538**	0.112*	-0.936*	0.235*	-0.401	0.538**	0.749**
	(1.91)	(2.13)	(1.84)	(-1.39)	(1.85)	(-1.39)	(2.13)	(2.57)
حجم المجلس X الامتثال للشريعة		0.139						
		(1.59)						
ازواجية الرئيس التنفيذي X الامتثال للشريعة			-0.190					
			(-0.55)					
تعدد الإدارات X الامتثال للشريعة				0.771				0.737*
				(1.65)				(2.04)
اجتماعات التدقيق X الامتثال للشريعة				0.315				0.119**
				(1.22)				(2.44)
حجم الشركة	-0.071	-0.053	-0.084	-0.080	-0.207***	-0.091	-0.053	-0.251***
	(-0.63)	(-0.47)	(-0.75)	(-0.70)	(-2.89)	(-0.80)	(-0.47)	(-3.08)
عمر الشركة	0.008*	0.007	0.008	0.009*	0.001	0.009*	0.007	0.001
	(1.67)	(1.46)	(1.56)	(1.73)	(0.36)	(1.73)	(1.46)	(0.40)
نوع المنفق	-0.072	0.073	0.079	-0.069	0.406***	0.052	0.073	0.412***
	(1.49)	(1.31)	(1.37)	(1.46)	(2.69)	(1.47)	(1.31)	(2.77)
الرافعة المالية	-0.081	-0.079*	-0.097	-0.089	-0.130**	-0.062	-0.079*	-0.117**
	(-1.59)	(-1.69)	(-1.59)	(-1.62)	(-2.34)	(-0.84)	(-1.69)	(-2.12)
Constant	-0.633	-0.621	-0.615	0.588	-0.087	-0.365	-0.621	-0.495*
	(-1.36)	(-1.31)	(-1.33)	(0.81)	(-0.32)	(-0.74)	(-1.31)	(-2.04)
تأثير السنة الثابت	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes
تأثير الصناعة الثابت	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes	Yes
عدد المشاهدات	206	206	206	206	210	206	206	210
R-squared	0.265***	0.280***	0.267***	0.276***	0.287***	0.275***	0.280***	0.303***

الدور المعتدل للامتثال الشرعي في العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

وخلافاً لما ذكر سابقاً، من غير المرجح أن يؤثر حجم مجلس الإدارة وحجم الشركة ونوع التدقيق على جودة التقارير المالية بين الشركات الأردنية الصغيرة. علاوة على ذلك، يبدو أن عضوية مجالس الإدارة المتعددة تعمل أيضاً على تحسين جودة التقارير المالية بين الشركات الكبيرة، مما يشير إلى أن الشركات الكبيرة تبحث عن أعضاء ذوي خبرة للحفاظ على سمعتها. وفقاً (Tanyi and Smith (2014)، فإن المديرين الذين يشغلون مناصب إدارية متعددة يجلبون خبرة ومهارات ومعرفة إضافية لكل شركة يخدمونها، مما يفيد المنظمة. وكما هو الحال في العمودين (9) و(10)، يمكن القول بأن الشريعة ليس لها دور معتدل في العلاقة بين جودة التقارير المالية واجتماعات مجالس الإدارة المتعددة ولجان التدقيق بين الشركات الكبيرة. ومن ناحية أخرى، من بين الشركات الأردنية الصغيرة المدرجة، تؤكد نتائج تلك التي ذكرت في وقت سابق.

6. الاستنتاجات

سعت هذه الدراسة إلى التحقق مما إذا كانت هياكل حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، وازدواجية الرئيس التنفيذي، وتعدد الإدارات، واجتماعات لجنة التدقيق) والامتثال للشريعة الإسلامية تؤثر على جودة التقارير المالية. علاوة على ذلك، ومن خلال اعتبار الشريعة كأداة رقابية، قمت بتوسيع نطاق الأدبيات السابقة من خلال مراعاة الدور المعتدل للامتثال للشريعة في التأثير على جودة التقارير المالية للشركة. وتستخدم الدراسة الأردن كحالة مختارة - وهو السياق الذي يسعى إلى تطوير ممارسات حوكمة الشركات - وتصنيف الشركات على أنها ملتزمة أو غير ملتزمة بأحكام الشريعة لتحسين أداء الشركات وجذب الاستثمار، وبالتالي تعزيز جودة التقارير المالية. ومع ذلك، تشير النتائج التي توصلت إليها إلى أن بعض ممارسات حوكمة الشركات من غير المرجح أن تشجع، أو حتى تثبط، في بعض المناسبات، جودة التقارير المالية. على سبيل المثال، وجدت هذه الدراسة أن ازدواجية الرئيس التنفيذي من المرجح أن تؤثر سلباً على جودة التقارير المالية. ومن ناحية أخرى، من المرجح أن يؤثر حجم مجلس الإدارة والامتثال للشريعة بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية. علاوة على ذلك، توصلت هذه الدراسة إلى أن الاجتماعات المتعددة لأعضاء مجلس الإدارة ولجان التدقيق أقل احتمالية للتأثير على جودة التقارير المالية، خاصة في الشركات الأردنية الصغيرة. ومن المرجح أيضاً أن يؤدي الالتزام بالشريعة إلى تخفيف العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية. ومن المرجح أن يمثل الالتزام بالشريعة الإسلامية عاملاً يضعف الارتباط السلبي بين ازدواجية الرئيس التنفيذي وجودة التقارير المالية. ومع ذلك، فإن الارتباط بين اجتماعات مجالس الإدارة المتعددة واجتماعات لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية لا يزال غير مهم حتى عندما تتبع الشركة الالتزام

بالشريعة الإسلامية. يوفر هذا الدليل نظرة ثاقبة مهمة حول الدور الذي يلعبه الالتزام بالشريعة الإسلامية في تعزيز بعض هياكل حوكمة الشركات التي يمكن من خلالها تحقيق رقابة داخلية أفضل على التقارير المالية. قد يكون لنتائج هذه الدراسة آثار على صناع السياسات والمنظمين والباحثين. وقد تكون له أيضا آثار على الدائنين والمستثمرين، ولا سيما أولئك الذين يرغبون في الاستثمار في بيئات أكثر أمانا وموثوقية. أولا، تدعم هذه النتائج فكرة أن مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ضروريان لضمان فعالية ضوابط إعداد التقارير الداخلية وإنتاج تقارير مالية عالية الجودة (Goh, 2009). ومع ذلك، يبدو أن مدى تأثير بعض خصائصها يرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة وتعقيد العمليات التي يتم التحكم فيها - ومن الأمثلة الجيدة على ذلك اجتماعات لجنة التدقيق وعدد المديرين الذين يعملون في مجالس إدارة متعددة. وقد يجد صانعو السياسات والجهات التنظيمية مثل هذه الرؤى مفيدة لتعزيز حوكمة الشركات وإعداد التقارير المالية في الشركات الأردنية. علاوة على ذلك، تشير النتائج إلى أن الشركات التي تظهر التزاما بالشريعة الإسلامية من المرجح أن تنتج تقارير مالية أكثر جودة. قد يجد المستثمرون والدائنون الذين يرغبون في وضع أموالهم في بيئة أكثر أمانا وأقل خطورة مثل هذا التوضيح مهما. وبشكل عام، تقدم التحليلات دليلا على أن الشريعة تدعم ممارسات حوكمة الشركات الغربية وتتوافق معها إلى حد كبير. ولذلك، سيكون من المفيد لوضعي السياسات والجهات التنظيمية أن يأخذوا أهمية الشريعة في الاعتبار عند النظر في اتخاذ تدابير الرامية إلى تحسين ممارسات حوكمة الشركات، وخاصة في الشركات الأردنية الكبيرة.

هناك بعض القيود المتعلقة بهذه الدراسة، والتي يمكن معالجتها في الدراسات المستقبلية. العينة المستخدمة في الدراسة تشمل فقط الشركات غير المالية المدرجة في البورصة. تم استبعاد الشركات المالية وشركات التأمين بسبب الاختلافات في المبادئ التوجيهية لحوكمة الشركات. أدى هذا القيد إلى تقليل حجم العينة من 228 إلى 94 شركة. كما لم تشمل العينة الشركات غير المدرجة بسبب نقص البيانات والتقارير المالية. لذلك، فإن نتائج هذه الدراسة ذات صلة فقط بالشركات الأردنية المدرجة غير المالية. وثمة قيد آخر يتمثل في أنه يقتصر فقط على هياكل حوكمة الشركات الداخلية (مجلس الإدارة ولجنة التدقيق). قد تؤثر هياكل الحوكمة الخارجية، مثل هياكل الملكية، أيضًا على جودة التقارير المالية، وقد يؤثر تضمينها على النتائج.

قائمة المراجع:

1. Agyei-Mensah, BK, Agyemang, OS & Ansong, A 2020, 'Audit Committee Effectiveness, Audit Quality, and Internal Control Information Disclosures: An Empirical Study', in Corporate Governance Models and Applications in Developing Economies, IGI Global, United States, pp. 1-22.
2. Al-Zwyalif, IM 2015, 'The role of internal control in enhancing corporate governance: evidence from Jordan', International Journal of Business and Management, 10(7), pp. 57-67.
3. Alzoubi, ES 2016, 'Audit quality and earnings management: Evidence from Jordan', Journal of Applied Accounting Research, 17(2), pp. 170-89.
4. Ananzeh, H, Bugshan, A & Amayreh, I 2022, 'Does media exposure moderate the relationship between ownership structure and environmental disclosure quality: evidence from Jordan', Management of Environmental Quality: An International Journal, 34(1), pp. 59-79. <https://doi.org/10.1108/MEQ-12-2021-0293>.
5. Bajra, U & Čadež, S 2018, 'Audit committees and financial reporting quality: The 8th EU Company Law Directive perspective', Economic Systems, 42(1), pp. 151-63.
6. Bédard, J, Chtourou, SM & Courteau, L 2004, 'The effect of audit committee expertise, independence, and activity on aggressive earnings management', Auditing: A Journal of Practice & Theory, 23(2), pp. 13-35.
7. Cadbury, A 1992, Report of the committee on the financial aspects of corporate governance, Gee Publishing, London.
8. Can, G 2018, 'Does Sharia compliance affect the financial reporting quality? An Evidence from Muslim majority countries', International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, <<http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3159116>>.
9. Carrera, N, Sohail, T & Carmona, S 2017, 'Audit committees' social capital and financial reporting quality', Accounting and Business Research, 47(6), pp. 633-72.
10. Costello, A & Wittenberg-Moerman, R 2011, 'The impact of financial reporting quality on debt contracting: Evidence from internal control weakness reports', Journal of accounting research, 49(1), pp. 97-136.
11. Darjezi, Z, Izadi, J, Khansalar, E & Holt, A 2015, 'The role of working capital accruals on earnings quality and stock return', International Journal of Economics and Finance, 7(9), pp. 1-14.
12. Dechow, P & Dichev, I 2002, 'The quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors', The Accounting Review, 77(1), pp. 35-59.
13. Dhaliwal, D, Naiker, V & Navissi, F 2010, 'The association between accruals quality and the characteristics of accounting experts and mix of expertise on audit committees', Contemporary Accounting Research, 27(3), pp. 787-827.
14. Eriabie, SO & Adeyemo, KA 2016, 'The impact of financial literacy and frequency of meetings of members of audit committee on financial reporting quality in Nigerian

- quoted companies', *Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies*, 2(2), pp. 1-22.
15. 2019, Classifying the listed companies according to Islamic Sharia, by Exchange, AS, vol. 2020, <https://www.exchange.jo/en/news/Classifying-listed-Companies-According-Islamic-Sharia>.
 16. Ezelibe, C, Nwosu, O & Orazulike, S 2017, 'Empirical investigation of corporate governance and financial reporting quality of quoted companies in Nigeria', *International Journal of Economics, Business and Management Research*, 1(5), pp. 117-37.
 17. Fama, E & Jensen, M 1983, 'Agency problems and residual claims', *The Journal of Law and Economics*, 26(2), pp. 327-49.
 18. Farooq, O & AbdelBari, A 2015, 'Earnings management behaviour of Shariah-compliant firms and non-Shariah-compliant firms: Evidence from the MENA region', *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 6(2), pp. 173-88.
 19. Ferris, SP & Liao, M-YS 2019, 'Busy boards and corporate earnings management: An international analysis', *Review of Accounting and Finance*, 25(9), pp. 1-42.
 20. Fich, EM & Shivdasani, A 2006, 'Are busy boards effective monitors?', *American Finance Association*, 61(2), pp. 689-724.
 21. Fikri, SM, Yahya, MH & Hassan, T 2017, 'A review on agency cost of shariah governance in mutual fund', *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(1), pp. 530-8.
 22. Francis, J, LaFond, R, Olsson, P & Schipper, K 2005, 'The market pricing of accruals quality', *Journal of Accounting and Economics*, 39(2), pp. 295-327.
 23. Goh, BW 2009, 'Audit committees, boards of directors, and remediation of material weaknesses in internal control', *Contemporary Accounting Research*, 26(2), pp. 549-79.
 24. Gulzar, MA & Wang, Z 2011, 'Corporate governance characteristics and earnings management: Empirical evidence from Chinese listed firms', *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 1(1), pp. 133-51.
 25. Hoitash, U, Hoitash, R & Bedard, JC 2009, 'Corporate governance and internal control over financial reporting: A comparison of regulatory regimes', *The Accounting Review*, 84(3), pp. 839-67.
 26. Jensen, MC 1993, 'The modern industrial revolution, exit, and the failure of internal control systems', *the Journal of Finance*, 48(3), pp. 831-80.
 27. Krishnan, J, Wen, Y & Zhao, W 2011, 'Legal expertise on corporate audit committees and financial reporting quality', *The Accounting Review*, 86(6), pp. 2099-130.

28. Li, S, Song, X & Wu, H 2015, 'Political connection, ownership structure, and corporate philanthropy in China: A strategic-political perspective', *Journal of Business Ethics*, 129(2), pp. 399-411.
29. Lu, H, Richardson, GD & Salterio, S 2010, 'Direct and indirect effects of internal control weakness and external audit effort on accruals quality: Evidence from a unique Canadian regulatory setting', *Contemporary Accounting Research*, 28(2), pp. 1-52.
30. McNichols, MF 2002, 'Discussion of the quality of accruals and earnings: The role of accrual estimation errors', *The Accounting Review*, 77(1), pp. 61-9.
31. Mitra, S, Hossain, M & Marks, BR 2012, 'Corporate ownership characteristics and timeliness of remediation of internal control weaknesses', *Managerial Auditing Journal*, 27(9), pp. 846-77.
32. Nawafly, AT & Alarussi, AS 2019, 'Impact of board characteristics, audit committee characteristics and external auditor on disclosure quality of financial reporting', *Journal of Management and Economic Studies*, 1(1), pp. 48-65.
33. Nekhili, M, Amar, IFB, Chtioui, T & Lakhal, F 2016, 'Free cash flow and earnings management: The moderating role of governance and ownership', *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 32(1), pp. 255-68.
34. Owusu-Ansah, S & Ganguli, G 2010, 'Voluntary reporting on internal control systems and governance characteristics: An analysis of large US companies', *JOURNAL OF MANAGERIAL ISSUES*, 22(3), pp. 383-408.
35. Rubin, A & Segal, D 2019, 'Directors skill and financial reporting quality', *Journal of Business Finance & Accounting*, 46(3-4), pp. 457-93.
36. Tanyi, PN & Smith, DB 2014, 'Busyness, Expertise, and Financial Reporting Quality of Audit Committee Chairs and Financial Experts', *A Journal of Practice & Theory*, 34(2), pp. 59-89.
37. Vitolla, F, Raimo, N & Rubino, M 2019, 'Board characteristics and integrated reporting quality: an agency theory perspective', *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 27(2), pp. 1152-63.
38. Wu, H & Patel, C 2014, *Adoption of Anglo-American models of corporate governance and financial reporting in China*, vol. 29, Emerald Group Publishing, UK.
39. Yusuf, A, Ahmad, U & Razimi, M 2016, 'A Conceptual Study on Islamic Corporate Governance Model in Curtailing Bank's Fraud', *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences*, 4(6), pp. 357-61.
40. Zureigat, BN, Fadzil, FH & Ismail, SSS 2014, 'The Role of Foreign, Family Ownership and Audit Committee in Evaluating the Company as a Going Concern: Evidence from Jordan', *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 4(2), pp. 329-38.